

ش الاجمال تامر يقع في المفرد وتامر في المركب فالاول قد يكون لوضع
 اللفظ لكل منهما كما نقر فانه وضع للمحيط والظاهر وقد يكون لاصلا
 لها بالمشاركة كالنور صالح للعقل ونور الشمس لشمسها لوجه او
 بالماثلة كالجسم صالح للسماء والارض لتمامتهما او بما ورد عليه من
 اعلان كالمختار فانه صالح للفاعل والمفعول باعلاله ونقل اليه
 المكسوق او المنقحة ويتميز بحرف الجر فتقول في الفاعل مختار كذا
 وفي المفعول مختار من كذا ومن الثاني قوله تعالى او يعصوا الذي
 بيده عقدة النكاح لتردده بين الزوج والولي وقد اختلفت في
 ذلك الصحابة وحمله الشافعي على الزوج ومالك على الولي لما قام
 عندهما في ذلك وقوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون
 الربة لتردد لفظ الراسخون بين العطف والابتداء وحمله الجمهور
 على لا ابتداء لما قام عندهم وقد تقدم مبسوطا في المشابهة وقوله صلى
 الله عليه وسلم لا يمنع جار جار ان يصنع خشبة في جداره رواه
 الشيخان لتردد ضمير جار بين عوده الى الجدار لموضوع عليه
 والواضع وقد ترد الشافعي في المنع لذلك والحديد المنع حديث
 الحاكم لا يجلي لامرئ من مال اخيه الا ما اعطاه من طيب نفس وايد
 عود الضمير الى الواضع بانه اقرب - مذكور

ص وفي الكتاب والحديث وقعا كالمصنف والظاهر متعاش
 المجلس واقع في الكتاب والسنة كما لامثلة السابقة ونحوها ونفاه داود
 الظاهري قال الصيرفي لا علم من نفاه غيره
ص واللفظ تامر بمعنى يرد وتامر لآخرين يقصد

الشارح الناصية مبين لذلك ومرادنا اناسلم ترده بين ذلك
 وانما هو لطلق المسجل الصادق باقلى ما ينطلق عليه الاسم وبغيره
 وقيل قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم مجمل لان اسناد التحريم الى
 العين لا يصح لانه انما يتعلق بالفعل فلا بد من تقديره وهو محتمل
 لامور لاحاجة الجميعها والامرج لبعضها فكان مجمولا ومراد بوجوه
 المرج وهو العرف فانه يتضمن بان المراد تحريم الاستمتاع بوطئ
 ونحوه وقيل حديث رفع عن امي الخطأ والسيان وما استكرهوا
 عليه مجمل لانه لا يصح رفع المذكورات مع وجودها حسا فلا بد من
 تقدير شيء وهو متردد بين امور لاحاجة الجميعها والامرج لبعضها
 فكان مجمولا ومراد بوجود المرج وهو العرف فانه يتضمن بان المراد
 رفع المواخذة وقيل حديث الترمذي وغيره لانكاح الابوي
 مجمل لانه لا يصح نفى النكاح بدون ولي مع وجوده حسا فلا بد من
 تقدير شيء وهو متردد بين الصحة والكال والامرج لواحدهما
 فكان مجمولا ومراد بوجود المرج لنفي الصحة وهو قربة من نفى
 الذات فان ما انتفى صحته لا يعتمد به فيكون كالمعدوم بخلاف ما
 انتفا كما له فقد يعتمد به وقيل حديث التيمخين لاصلاة لمن لم يقرأ
 بفاتحة الكتاب - مجمل والكلام فيه كالكلام في الذي قبله وكذا
 حديث لاصهام لمن لم يبيت فلذا حذفته في النظم

ش وانما الاجمال والانوار والقرأ والجسم وكالمختار
 وقوله سبحانه او يعصوا والراسخون مبدا وعطف
 ونحو لا يمنع جار جار ان يصنع الحديث اي ضمما

ش